أزمة التعليم العالى فى مصر *

مستقبل التعليم الجامعي

أستاذ دكتور/ نبيل الحسينى عوض**

يعد التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة أحد الموارد الاستراتيجية للمجتمعات الحديثة، ويكتسب التعليم أهميته البالغة من اعتباره السبيل الوحيد لإحداث التطور الحضاري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، فالتطور الحضاري للمجتمعات لا يقاس فقط بحجم الاستثمار المادي وإنما بما أحرزه من إنجاز علمي وإنتاج معرفي وما أحدثه التعليم من تطور في بناء القدرات البشرية وتنمية المهارات والقدرات، ويمكن القول أن أهم أسباب المعجزة الاقتصادية في دول شرق آسيا هو الاهتمام بتكوين رأس المال البشري، فإذا كان التعليم هو أساس التقدم والمسئول الرئيسي عن صياغة المستقبل فإن التعليم العالي يمثل حجر الأساس في مسيرة التقدم، حيث يمد المجتمع بكافة احتياجاته من الكوادر العلمية المتخصصة مما يساعد علي زيادة القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي.

ولما كان التطوير المستمر في منظومة التعليم العالي أمرا ضروريا لضمان ملائمة منظومة التعليم العالي لمتطلبات الحاضر والمستقبل، فإن نظام التعليم العالي في مصر يسير في عكس الاتجاه، حيث وصل إلى أزمة حقيقية وأصبح يعانى من عدم الكفاءة وعلى وجه الخصوص التعليم الجامعى الحكومى مما جعله خارج المنافسة وأعطى الفرص للتعليم الخاص أن يتغلغل فى المجتمع بشكل كبير وخطير، ويسحب البساط من من التعليم الحكومى الذى بات عاجزا عن تخريج أفراد قادرين على المنافسة فى سوق العمل، ووضع المصريين فى أزمة شديدة ما بين الحاق أبنائهم بالتعليم المجانى الذى يتلاشى وما بين الحاقهم بجامعة خاصة بمبالغ مرتفعة للغاية لا تتناسب مع إمكانياتهم.

وقد واجه التعليم الجامعي والعالي في مصر عدداً من الإشكاليات لا يسع المجال لذكرها نورد منها على سبيل المثال ضعف المواءمة بين النمو الكمي لأعداد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، وبين نوعية وجودة التعليم العالي، والخلل الكبير بين أعداد الخريجين سنوياً، واحتياجات سوق العمل، وعدم قدرة مؤسسات التعليم العالي المصري على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب الراغبين في الالتحاق بهذه المؤسسات، نظرا لعدم كفاية أعداد الجامعات المتاحة للطلاب، الأمر الذي يؤدي إلي التكدس الشديد في بعض الكليات بالجامعات المختلفة.

وقد عانت مصر خلال العقود الماضية من ثبات غريب للأماكن المتاحة فى التعليم الجامعى رغم تضاعف أعداد الطلاب المتقدمين للثانوية العامة عدة مرات وكانت النتيجة الطبيعية لذلك عجزًا شديدًا في الأماكن المتاحة بالتعليم الجامعي وتحت ضغط زيادة الأعداد اضطرت الجامعات الحكومية إلى قبول طلاب فوق قدرتها على الاستيعاب بكثير، يضاف لذلك تقادم معظم منشآت الجامعات الحكومية وعدم تطويرها بالشكل الكافي لأسباب كثيرة من بينها النظر إلى التعليم وفق أهميته المستحقة وتواضع المخصصات له والقليل المتاح يذهب إلى الأجور وبنود لا علاقة لها بانتشاره وجودته.

* المصادر: جريدة الأهرام العدد ٤٧١١٠ – اليوم السابع ٢٦ يوليو ٢٠١٨ – المنهل: المجلد السادس عشر العدد الثالث يوليو ٢٠١٥+

** امين صندوق جمعية المهندسين المصرية وعضو هيئة تحرير المجلة

هذا الوضع الشائك أصاب جامعاتنا بتأخر في مستوى ما تقدمه وتراجع تصنيفها عالميا، وصاحب ذلك تضاؤل نسبة الجامعيين إلى عدد السكان، أى أننا لم نحقق الكفاية لا كمًا ولا كيفًا، وعجزت ميزانيات وكوادر ومباني ومعامل تلك الجامعات عن مجاراة الواقع لتنشأ فكرة الجامعات الخاصة كحل فى ظل محدودية إمكانات الدولة، لكن الجامعات الخاصة تعتمد بنسبة كبيرة على الانتدابات من الجامعاتى الحكومية مما يخلخل أعضاء هيئة التدريس بها، ويزيد من عدم استقرار العملية التعليمية والبحثية، علاوة على عدم مراعاة البعد الاجتماعى للطلبة النابغين والمتفوقين.

وتقودنا الأرقام والإحصائيات في ملف التعليم العالي وأوضاع الجامعات المصرية إلى مجموعة مؤرقة من الأسئلة، حول مستقبل الجامعات العامة، والجامعات الخاصة، ومستقبل التعليم الجامعي في مصر بشكل عام، فالأرقام تبين أن عدد طلاب التعليم العالي في مصر ٢،٩ مليون طالب تقريبا، وأن بها ٢٢ جامعة عامة تستوعب «بمشقة وكثافات مخيفة» حوالى ١،٩ مليون طالب و٢٤ جامعة خاصة تستوعب ١٢٠ ألف طالب فقط من هذا العدد الهائل من الطلاب فى سن التعليم العالي، نظرا لأنها جامعات مكلفة في المصروفات، بالإضافة إلى الاشتراطات المفروضة على هذه الجامعات فى أعداد الطلاب وفق قانون الجامعات الخاصة، والباقي (ما يقرب من ٨٠٠ ألف طالب) تستوعبه المعاهد العليا «بكثافة كبيرة أيضا»، ومعظمها معاهد مستواها متواضع وتقدم تعليما دون المستوى.

والإحصائيات تشير إلي إنه من المحتمل أن يصل عدد طلاب التعليم العالي في مصر إلى ٤ ملايين طالب تقريبا فى عام ٢٠٣٠، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه في البنية التحتية للجامعات فإن الجامعات العامة لن تستطيع تحمل هذه الزيادة (١,١ مليون طالب)، فالقانون يشترط أن تكون أرض أى كلية داخل أى جامعة حوالى ٣ أفدنة (١٢,٦ ألف متر مربع)، وإذا تصورنا أن سعر المتر ٤٠٠٠ جنيه فقط فى المناطق الجديدة فإن أرض أى جامعة (١٠ كليات) تتجاوز النصف مليار جنيه، بخلاف بناء الجامعة نفسها ومصروفات التجهيز والتشغيل، فيكون التقدير المبدئي لأى جامعة محترمة ما لا يقل عن ٣ مليارات جنيه بالأرض والبناء والتجهيز، وإذا أسند الأمر للجامعات الخاصة فإنها نحتاج إلى ١٠٠ جامعة جديدة حتى عام ٢٠٣٠ باستثمارات تصل إلى ٣٠٠ مليار جنيه خلال ١١ سنة.

من هنا تنشأ الأسئلة المؤرقة: هل نحن جاهزون لهذه الأرقام والأعداد؟ هل نحن جاهزون لهذه الاستثمارات؟ هل ستبنى الدولة جامعات جديدة؟ أم ستسمح باستثمارات خاصة أوسع وأشمل؟ وهل سيسمح القانون بتمويل الجامعات؟ وهل بعد ذلك يمكن أن نعتبر الاستثمار الجامعى «غير تجارى وغير هادف للربح»؟ من سينفق ٣ مليارات على جامعة لن يكسب منها شيئا؟ إن لم نجد من ينفق فكيف سنواجه هذا الضغط المتزايد وهذه الزيادة الكثيفة فى هؤلاء الطلاب.